بحث بعنوان

"تجربة إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر وتأثيراتها على التنمية المحلية المستدامة في مصر دراسة تقويمية "

إعداد

د/أحمد السيد الدقن

مدرس بقسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية-أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ١٧ أبريل بتقسيم وتعديل النطاق والحدود الإدارية لبعض المحافظات وإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر. ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتحديد نطاق وحدود محافظات القاهرة وحلوان و٦ أكتوبر(قراران جمهوريان رقما ١١٤ و ١٢٤ : ٢٠٠٨). ولقد أثار صدور هذين القرارين ، ردود فعل متباينة بين الرفض والتأييد، على كافة المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية والإعلامية ؛ حيث ساق المؤيدون حججا تؤكد أن هذين القرارين في مصلحة التنمية المحلية ، بينما طرح الرافضون حججا أخرى تؤكد أن هذين القرارين ضد التنمية المحلية .

ثم صدرت حركة المحافظين في إبريل ٢٠١١؛ لتشهد إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر وإعادة كل منهما إلى سابق عهده؛ بحيث تكون حلوان تابعة لمحافظة القاهرة، وتكون ٦ أكتوبر تابعة لمحافظة الجيزة؛ مما يزيد من أهمية هذا البحث الذي يركز بالأساس على الوقوف على مدى جدوى إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر وتأثير هذا الإنشاء على التنمية المحلية في مصر؛ وفقا لنموذج الإطار المنطقي ونموذج التنمية المستدامة؛ وبالتالي الوقوف على جدوى خطوة إلغاء المحافظتين أيضا، خاصة في ظل الأصوات التي تتعالى في الإعلام من وقت لآخر بضرورة عودة المحافظتين.

أهداف البحث

تأتي أهداف هذا البحث فيما يلي :

١- محاولة الإسهام في تقديم إطار استرشادي لتقويم مدى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وفقا لمعايير ومؤشرات علمية ودولية.

٢- محاولة تقويم الإطار المنطقي لمدى تأثير إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر.

٣- محاولة الوقوف على جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

المشكلة البحثية

ثار جدل شديد عقب صدور قراري رئيس الجمهورية رقمي ١١٤ و١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ الخاصين بتقسيم وتعديل نطاق وحدود بعض المحافظات وإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، وامتد هذا الجدل إلى كافة الأوساط من سياسيين وأكاديميين وإعلاميين، وكانت وسائل الإعلام من صحافة وتلفاز وإذاعة ساحة لهذا الجدل المثار بين مؤيدين يرون أن إنشاء المحافظتين الجديدتين لصالح التنمية المحلية، بينما يرى الرافضون أن إنشاء هاتين المحافظتين ليس في صالح التنمية المحلية، كما ثار جدل آخر عقب قرار إلغاء إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر في ابريل ٢٠١١ ؛ الأمر الذي يدفع إلى إجراء بحث علمي حول جدوى إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر ، وتأثير ذلك الإنشاء على التنمية المحلية المستدامة في مصر؛ مما يمكن أن يقود إلى الوقوف على جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

الدراسات السابقة

لم يتمكن الباحث من العثور سوى على أربع دراسات علمية حول هذا الموضوع، وهي:

الدراسة الأولى: المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر – المدخل والرؤية، وهي دراسة صادرة عن هيئة التخطيط العمراني بمصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تناولت الدراسة الحدود الجغرافية لمحافظة ٦ أكتوبر وحجم سكانها ونشاطهم ومساحة المحافظة والفرص والتحديات التي تواجهها بشكل عام(المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر: ٢٠٠٨).

الدراسة الثانية : استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة حلوان، وهي صادرة أيضا عن هيئة التخطيط العمراني ، واستخدمت الدراسة أيضا المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قامت الدراسة بوصف وتحليل المعلومات الجغرافية والديمغرافية عن المحافظة وفرصها وتحدياتها لتحقيق التنمية المنشودة للمحافظة(استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة حلوان:٢٠٠٨).

الدراسة الثالثة : ورقة بحثية ل د/ سامي الطوخي بعنوان " الحدود المثلى للامركزية المجتمعية (بالتركيز على اللامركزية الجغرافية) " ، واستخدمت الورقة البحثية المنهج الوصفي – التحليلي ، وتوصلت الورقة إلى: أن خريطة المحافظات المصرية توضح عدم وجود توازن في المساحة الجغرافية بين تلك المحافظات، وأن قرار إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر يحرم القاهرة والجيزة من مقومات وفرص التنمية المستدامة بهما، وعدم استناد القرار إلى معيار يحدد نسبة السكان إلى المساحة في كلا من محافظة القاهرة والجيزة ، وحرمان كلا من القاهرة والجيزة من الامتداد أو أي ظهير صحراوي لمشروعات واحتياجات التنمية بهما(الطوخي:٢٠٠٨).

الدارسة الرابعة : تقرير علمي مقدم من د/ أحمد السيد الدقن في عام ٢٠٠٩ حول التأثيرات الأولية لإنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر على التنمية المحلية في مصر؛ وذلك باستخدام تحليل SWOT وهو تحليل رباعي للموقف لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وتوصل إلى أن التأثيرات الأولية لإنشاء محافظتي القاهرة والجيزة كان إيجابيا في المحصلة النهائية بدرجة محدودة جدا(الدقن: ٢٠٠٩).

ومع هذه الدراسات القيمة ، فإن هذه الورقة البحثية تحاول تقديم الجديد ، كما يلي:

١- تطبيق نموذج الإطار المنطقي logical framework في التحليل.

٢- تحليل مدى كفاءة مدخلات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر باستخدام المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة.

٣- تحليل مدى فعالية أنشطة إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

٤- تحليل مدى جودة مخرجات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر بالنسبة للتنمية المحلية في مصر باستخدام المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة.

٥- تحليل مدى إيجابية نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر باستخدام مؤشرات البنك الدولي.

٦- الوقوف على مدى جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

التساؤلات البحثية

التساؤل البحثي الرئيسي (ما مدى تأثير وجدوى إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر ؟)

وينبع من هذا التساؤل البحثي الرئيسي خمسة تساؤلات فرعية ، وهي :

١- ما هي المؤشرات الدولية التي تستند إليها التنمية المحلية المستدامة ؟

٢- ما مدى كفاءة مدخلات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر؟

٣- ما مدى فعالية الأنشطة الخاصة بإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر؟

٤- ما مدى جودة مخرجات عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر للتنمية المحلية في مصر؟

٥- ما مدى إيجابية نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية في مصر؟

٦- ما مدى جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر؟

إطار مفاهمي لمفاهيم ومؤشرات التنمية المحلية المستدامة Sustainable Development

بداية هناك مفاهيم مهمة يحسن التفريق بينها(الفرسان:٢٠٠٨):

التنمية التشاركية : تتأسس هذه التنمية على اتجاه المشاركة ؛ ذلك أن المبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة و سلطة اتخاذ القرار، و هذا يعني أن نجاح هذه التنمية يرتبط بتوفر المناخ الديمقراطي و الدور الفاعل للمنظمات المحلية و حياد الإدارة و احترام الحقوق الفردية.

التنمية القروية : وهي تعني نوعا من التحول الإيجابي و المستمر في رحاب المجتمع القروي؛ و ذلك لفائدة الإنسان و مختلف فعاليات الفلاحة التي تتم داخل الوسط القروي؛ فهي تنمية تنشغل بالارتقاء بمجموع مكونات بيئة الفلاح.

التنمية المندمجة : هي تنمية منطقية و عقلانية تستهدف تحقيق النمو الشامل لمختلف العناصر المترابطة في المشروع التنموي، و لهذا فالتنمية المندمجة تتعارض مع التنمية القطاعية؛ لأنها تمثل تنمية تشمل عدة قطاعات و تدخلها مجموعا كليا متفاعلا (المرجع السابق).

التنمية المحلية : يتم التقسيم الإداري والحدود الجغرافية لوحدات الإدارة المحلية بمختلف مسمياتها (محافظات ، مدن الخ) بالاستناد إلى معايير علمية موضوعية تحقق أغراض اللامركزية المجتمعية وأهمها التمكين المحلي والتنمية المحلية المستدامة وعدالة توزيع الموارد الطبيعية المتاحة بالدولة ككل على وحدات الإدارة المحلية؛ وبما يحقق استغلالا كاملا ومحليا لتلك لموارد، ومن أبرز تلك المعايير الاسترشادية(ويكيبيديا:٢٠١٠- سالم ٢٠٠٨):

- مراعاة توازن عدد السكان بين التقسيمات المحلية .
- مراعاة توازن المساحات بين التقسيمات المحلية.
- تنوع البيئة والموارد الطبيعية مثل وجوب أن يمتد حدود كل محافظة لتشمل قدر الإمكان حدود بحرية وزراعية وصحراوية .

- مراعاة الطبيعة الجغرافية والتقارب بين أراضي كل قسم محلي.
- تعمير الصحراء وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة.
- مدى الكفاية والاعتماد على مواردها الذاتية .
- تواءم الوحدات الإدارية مع الدوائر الانتخابية النيابية والمحلية .
- مراعاة البعد الأمني .
- وجوب مشاركة المجتمع المحلى المعنى في صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بهم، وذلك باستخدام آليات منها عل سبيل المثال ، الاستفتاء الشعبي وجلسات الاستماع العام واستطلاعات الرأي .
- تسبيب قرار تقسيم الحدود لجغرافية والاستناد إلى دراسة جدوى تستند إلى المعايير العلمية السابق الإشارة إليها(الطوخي: ٢٠٠٥).
- تجانس المجتمع المحلي
- توافر الموارد المادية والبشرية الذاتية.
- كفاءة الأجهزة الإدارية المحلية لتقديم الخدمات المطلوبة(عبد الوهاب:٢٠٠٧).

التنمية المستدامة Sustainable Development: كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧. وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم". وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب ٢٠ تعريفا للتنمية المستدامة، وتم تصنيفها كما يلي(بيئتي:٢٠١٠):

١ . التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

٢ . التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق اكبر قدر من المشاركة

الشعبية في التخطيط للتنمية. ولقد أكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية والاجتماعية والبيئة "(المرجع السابق). ولقد عرف هذا التقرير التنمية بأنها هي التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم. ومن ثم تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ج -احترام البيئة الطبيعية

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد دون استنزافها أو تدميرها.

هـ- توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع مع تجنب الآثار السلبية.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛ بما يسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه(منتدى التنمية البشرية الشاملة : ٢٠٠٨).

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة.

ب- المشاركة الشعبية : مع الحكومات المحلية التي يتعين عليها القيام بما يلي:

-الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

- إدارة ومعالجة النفايات البيئة والتجارية والصناعية.

- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.

- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

ج- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

د- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.

هـ- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

و- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ز- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

ح- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك(المرجع السابق).

ولقد أنشأت الأمم المتحدة لجنة للتنمية المستدامة ، وتعمل هذه اللجنة على اللجنة على متابعة وإرسال تقارير بشأن مدى تنفيذ اتفاقيات قمة الأرض عام ١٩٩٢ على كافة المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية ، وكذلك تعمل على تحسين تنسيق الأمم المتحدة مع مختلف الأطراف بشأن البيئة والتنمية(United Nations: 2004).

ولقد وضعت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Sustainable Development مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي أو القومي، وهي(United Nations: 2007):

أولا: المؤشرات الاجتماعية

- نسبة الفقراء إلى السكان.
- مدى التفاوت في الدخل.
- معدل البطالة.
- متوسط دخل المرأة إلى الرجل.
- معدل وفاة الأطفال تحت سن الخامسة.
- وضع تغذية الأطفال.
- معدل بقاء المواليد على قيد الحياة.
- نسبة السكان الذين يتمتعون بصرف صحي.
- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نظيفة.
- نسبة السكان الذين يتمتعون بخدمات صحية أساسية.
- مدى التطعيم ضد الأمراض المعدية.
- مدى انتشار موانع الحمل.
- عدد الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي.
- معدل الأمية.
- متوسط نسبة الفرد من الأراضي.
- عدد الجرائم لكل مائة ألف طفل.
- معدل نمو السكان.
- حجم العشوائيات.

ثانيا : المؤشرات البيئية

- حجم الانبعاثات الكربونية.
- مستوى التلوث.
- حجم الأراضي الزراعية والقابلة للاستصلاح.
- مدى استخدام الأسمدة.
- مدى استخدام المبيدات الزراعية.
- حجم الغابات.
- حجم الأراضي المصابة بالتصحر .
- مدى نقاء المياه الساحلية.
- نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- معدل صيد الأسماك سنويا.
- مدى نقاء وصحة المياه.

ثالثا : المؤشرات الاقتصادية

- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي .
- نسبة الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي .

- الميزان التجاري في السلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي.
- نصيب استهلاك الفرد من الطاقة سنويا.
- حجم استهلاك مصادر الطاقة القابلة للتجدد. - حجم تدوير المخلفات.

رابعا : المؤشرات المؤسسية

- مدى وجود إستراتيجية للتنمية المستدامة.
- مدى تنفيذ الاتفاقات الدولية.
- عدد المشتركين في الانترنت لكل ألف فرد.
- عدد خطوط التليفون لكل ألف فرد.
- نسبة الإنفاق على الأبحاث والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
- حجم الخسائر البشرية والاقتصادية عند اندلاع كوارث(المرجع السابق).

ويمكن القول بأن مؤشرات التنمية المستدامة تعبر عن متوالية منطقية من مدخلات وعمليات ومخرجات ونتائج لضمان نجاح التنمية المستدامة (SDI group: 1996) .

منهجية البحث

تقوم هذه الورقة البحثية بإجراء تحليل لجدوى وتأثير إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر ؛ وذلك بالاستناد إلى نموذجين علميين، وهما:

١- نموذج الإطار المنطقي Logical Framework، وهو نموذج علمي يقوم على متوالية منطقية تستند إلى منهج تحليل النظم وتقول بأن المدخلات ذات الكفاءة العالية تؤدي إلى أنشطة فعالة؛ وبالتالي تؤدى إلى مخرجات ذات جودة عالية؛ مما يقود في النهاية إلى تحقيق النتائج والآثار المنشودة(جمعة: ٢٠٠٣/٢٠٠٤- University of Wisconsin: 2005).

٢- إطار التنمية المحلية المستدامة Sustainable Local Development، وهو الإطار العلمي السابق الذي يعتمد على مؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية ترتبط هي الأخرى بعضها ببعض وفقا لذات المتوالية المنطقية السابقة؛ وذلك من مدخلات وأنشطة ومخرجات ونتائج، وذلك على النحو التالي(SDI group:1996):

- المدخلات وتشمل الموارد المادية والبشرية والأرض والخطط والقدرات المؤسسية والثقافة والقدرات الاقتصادية..

-العمليات وتشمل الإنفاق وعمليات الإنتاج وزيادة الموارد وأنشطة التعليم والتدريب والصراعات الاجتماعية.

-المخرجات والنتائج وتشمل الخدمات المقدمة من أجهزة الإدارة ومستوى صحة المواطنين ومستوى المعيشة ومستوى تطور علاقات المجتمع.

مصادر البحث

تتعدد مصادر البحث بين وثائق رسمية وأبحاث ودراسات باللغتين العربية والإنجليزية، كما تعتمد هذه الورقة على مواقع دولية على الانترنت مثل موقع لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

تقسيم البحث

ينقسم هذا البحث إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولا : مدخلات عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

ثانيا :الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

ثالثا: مخرجات عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر للتنمية المحلية المستدامة في مصر.

رابعا: نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر.

خامسا: جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

سادسا: نتائج وتوصيات البحث.

أولا : مدخلات عملية إنشاء محافظتي ٦أكتوبر وحلوان

يتم قياس هذا المعيار من خلال مجموعة من المؤشرات بالاستناد إلى مؤشرات الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة، والتي تم الإشارة إليها فيما سبق، وهي :

١-مدى وجود إستراتيجية علمية(الرؤية -الغايات وأهداف وبرامج) وراء إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

٢- مدى وجود تسبيب لقرار إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر .

٣- مدى كفاية اعتماد كل من محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على مواردها الذاتية.

٤- مدى كفاءة الأجهزة الإدارية المحلية.

١-مدى وجود إستراتيجية علمية(الرؤية -الغايات وأهداف وبرامج) وراء إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر

يمكن القول بأن استحداث المحافظتين جاء تعبيرا عن رؤية إستراتيجية ذات غايات للإدارة المحلية وأهداف وبرامج وخطوات عمل؛ فلقد تمثلت الرؤية في تنمية المناطق الصحراوية؛ وذلك بغاية الخروج من الوادي الضيق والحد من الانفجار السكاني، وتمثلت الأهداف في إقامة مجتمعات عمرانية جديدة؛ ولذلك تم وضع البرامج القومية لاقامة هذه المجتمعات، ومن ثم تمثلت خطوات العمل في تفعيل الإدارة المحلية واللامركزية ، ويمكن القول بأن إنشاء محافظتي ٦ أكتوبر وحلوان جاء تعبيرا عن خطوات العمل للبرامج القومية . ولقد تم الإعلان في البرنامج الانتخابي للرئيس الأسبق مبارك عن مشروع محوري

يستهدف إنشاء أربعمائة قرية على أسس عمرانية بيئية على مدار السنوات القادمة وليستوعب نحو خمسة ملايين فرد وزراعة مليون فدان وإتاحة نحو ٧٠ ألف فرصة عمل(عبد المطلب:٢٠٠٨)؛ حيث إن إنشاء محافظتي حلوان و ٦أكتوبر بما يحويهما من مساحات كبرى من أراض غير معمورة أو في طريقها إلى التعمير يجعل الجهاز الإداري للمحافظة برئاسة المحافظ همه الشاغل تعمير هذه الأراضي؛ مما يسهم في التعمير وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة. كما يمكن القول بوجود استراتيجية للمحافظتين الجديدتين وذلك من إعداد هيئة التخطيط العمراني، ولكن هذا قد يشير إلى قصور أيضا؛ حيث يفترض أن تشارك جهات تخصصات متنوعة في الإدارة المحلية والاقتصاد والأمن في وضع هذه الاستراتيجيات مع هيئة التخطيط العمراني. وبالتالي يمكن يمكن القول بأن المدخلات تتسم بدرجة منخفضة من الكفاءة بالنسبة لهذا المؤشر.

٢- مدى وجود تسبيب لقرار إنشاء المحافظتين

يلاحظ افتقاد القرارين اللذين أنشأ المحافظتين لذكر الأسباب التي استند إليها القرارين (قراران جمهوريان رقما ١١٤ و ١٢٤ : ٢٠٠٨) ؛الأمر الذي يستلزم وجود دراسات علمية يتم النص عليها وإرفاقها بالقرارات؛ بما يسهم في دحض المعارضة للقرارات والتشكيك في جدواها والطعن فيهما، وفي الواقع أن عدم ذكر الأسباب هو أحد آفات قرارات السلطة التنفيذية في مصر؛ بما يجعل الجدل يثور دائما حول أي قرار تصدره السلطة التنفيذية؛ وبما يؤدى إلى تعديل القرارات في أغلب الأحيان؛ ومن ثم يمكن القول بضعف كفاءة المدخلات بالنسبة لهذا المؤشر.

٣- مدى تنوع موارد كل من محافظتي حلوان و٦ أكتوبر ومدى كفاية الاعتماد على مواردها الذاتية:

يلاحظ أنه تتنوع الموارد الذاتية بكلنا المحافظتين؛ فتحوي محافظة حلوان موارد زراعية بحوالي ٤٠ ألف فدان من أراضي السهل الفيضي التي تمتاز بجدارتها الإنتاجية المرتفعة، وموارد مائية من آبار مياه جوفية تقدر بحوالي ٦٧٠ بئر بالإضافة إلى كميات من مياه النيل، كما توجد بمحافظة حلوان موارد تعدينية متنوعة من محاجر الحجر الجيري والطفلة والبازلت والرخام ومحاجر الرمال العادية؛ حيث يغلب النشاط الصناعي؛ مما يجعلها محافظة صناعية بالأساس، كما توجد موارد سياحية من ركن حلوان ومتحف الشمع والحديقة اليابانية ومركز حلوان الكبريتي ومحمية وادي دجلة ومحمية الغابات المتحجرة.

وبالنسبة للموارد البشرية محافظة حلوان وقت إنشائها عام ٢٠٠٨، فتبلغ قوة العمل حوالي ٤٥٥ ألف فرد تتنوع بين الزراعة والصناعة والأنشطة الأخرى(الاستراتيجية الشاملة لتنمية حلوان:٢٠٠٨).

أما محافظة ٦ أكتوبر فتتميز هي الأخرى بتنوع مواردها من أراض زراعية بحوالي ٢٠٣ ألف فدان ومناطق أراضي استصلاح زراعي وذلك بجانب مساحات واسعة من المناطق الصحراوية ، كما تتوافر بها مياه جوفية، وكذلك تتوفر فيها ثروات تعدينية في الجزء الجنوبي من المحافظة في الواحات البحرية؛ حيث يتوفر خام الحديد بمعدل استغلال ١٩٢ سنويا، كما يتوافر خام البازلت، وكذلك خام الدولوميت باحتياطي ١٢٥٠ مليون طن، وكذلك يتوافر الرمل والزلط في الجزء الشمالي من المحافظة بالإضافة إلى

الطفلة، كما تتركز المنشآت البترولية على طريق الواحات، وتقع محافظة ٦ أكتوبر في المناطق ذات سرعة رياح ٦-٧ متر/ثانية، كذلك تمتاز المنطقة بمعدل سطوع شمسي بمتوسط حوالي ٢٢٨٥ ك.و.س./م٢/سنة، كما يتوفر بالمحافظة طاقة حرارية أرضية يمكن توليدها من المياه الجوفية المالحة الساخنة الموجودة بمنطقة الواحات بدرجات حرارة حوالي ٤٥ درجة.ويتوفر في محافظة ٦ أكتوبر العديد من المقومات الزراعية والصناعية والسياحية من مساحات زراعية وقاعدة صناعية وأماكن سياحية(المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر ٢٠٠٨).

وبالنسبة للموارد البشرية، فتتميز محافظة ٦ أكتوبر بحجم قوة عمل يصل إلى حوالي ٧٠٤ ألف فرد يتنوعون بين عاملين في الزراعة والصناعة التحويلية وبقية الأنشطة؛ وبذلك يمكن القول بتنوع الموارد الذاتية للمحافظتين الجديدتين، مع إمكانية تحقيق التكامل الوظيفي بين القطاعين الريفي والحضري بمحافظة ٦أكتوبر؛ وصولا إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وبما يحقق النهوض بالقطاع الريفي بالمحافظة(المرجع السابق).

يمكن استنتاج وجود تنوع بدرجة ما في موارد كل من المحافظتين، ولكن محافظة ٦ أكتوبر تتميز بدرجة أكبر من التنوع عن محافظة حلوان.

٤- مدى كفاءة الأجهزة الإدارية المحلية

تعاني الأجهزة الإدارية المحلية في مصر بصفة عامة من بضعة مشكلات تتعلق بالمجالس والوحدات المحلية وتتعلق بالتمويل المحلي وبالقيادات المحلية والعاملين داخل الوحدات المحلية(الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة:٢٠٠٦). ويؤكد الواقع الفعلي على عرقلة وقيد حركة المحليات في مصر في ظل الميزانيات الضعيفة المحددة لها.

وقد أمكن رصد أهم المشكلات التي تعانيها الجهات المحلية والتي تتمثل في :المركزية، والتداخلات في التركيبة الوظيفية، والحدود الإدارية، بالإضافة إلى قلة فاعلية الجهات المحلية(علي: ٢٠٠١)؛ ومن ثم تحتاج مصر إلى تعديل كثير من الأطر المؤسسية المحلية لزيادة كفاءة الأجهزة المحلية، وذلك من الإطار التشريعي والإطار الهيكلي وإطار المجتمع المدني لتطبيق اللامركزية وتفعيلها(رجب: د.ت).

وبالتالي يمكن القول بضعف كفاءة المدخلات بالنسبة لهذا المؤشر، خاصة في ظل عدم وجود كوادر محلية مدربة بالشكل الكافي ومستعدة في محافظتي حلوان و٦ أكتوبر عند إنشائهما.

وبناء على قياس المؤشرات السابقة، يمكن القول بأن مدخلات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر تتسم بدرجة محدودة من الكفاءة.

ثانيا : الأنشطة الخاصة بإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر

يتم قياس المعيار الخاص بفعالية الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، وذلك من خلال مؤشرين رئيسيين ، وهما :

١- مدى مشاركة القوى المختلفة في صنع القرارين اللذين أنشأ المحافظتين.
٢- مدى تعبير عملية التقسيم الإداري الجديد للمحافظات عن المؤشرات العلمية للتقسيم.

١- مدى مشاركة القوى المختلفة في صنع القرارين اللذين أنشأ المحافظتين

يلاحظ افتقاد قرار إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر إلى مشاركة القوى المختلفة في صنعهما؛ بما أسهم في إثارة جدل وتشكيك في القرارين من ناحية، وبما أسهم أيضا في ظهور معارضة شديدة للقرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ وصلت إلى حد التظاهرات والاحتجاجات؛ بما أدى إلى تعديل هذا القرار وصدور القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ ، ومن ثم يمكن ملاحظة افتقاد القرارين إلى مشاركة القوى المختلفة في صنعهما .

٢- مدى تعبير عملية التقسيم الإداري الجديد للمحافظات عن المؤشرات العلمية للتقسيم، وأبرزها:

- عدد السكان و المساحة.

- توافر النسق الحضاري.

- تنوع حدود المحافظة لتشمل قدر الإمكان حدود مائية وزراعية و صحراوية.

- توافر البعد الأمني.

بالنسبة لمؤشر الكثافة السكانية وقت إنشاء المحافظتين، فيلاحظ أن الكثافة السكانية لمحافظة ٦ أكتوبر حوالي ٠.٣٣ نسمة/فدان، بينما الكثافة السكانية لمحافظة حلوان ١.٠١ نسمة/فدان، بينما الكثافة السكانية في محافظة القاهرة ٧٦.٢ نسمة/فدان، وتبلغ الكثافة السكانية في محافظة الجيزة ١١١.٩ نسمة/فدان(المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر:٢٠٠٨)؛ مما يعبر عن ضعف فعالية الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر عن تحقيق هذا المؤشر من حيث تحقيق التوازن المطلوب بين المحافظات الجديدة والقديمة.

بالنسبة لمؤشر مدى توافر النسق الحضري وقت إنشاء المحافظتين، فيلاحظ وجود خلل واضح في كل من التوزيع المكاني والحجمي للمدن بمحافظة ٦ أكتوبر، فهناك حاجة لاقامة تجمعات حضرية جديدة تعيد التوازن في النسق العمراني مكانيا وحجميا بأحجام أعلى من ٥٠٠ ألف نسمة للمدينة، كما

تعاني محافظة حلوان من خلل واضح في التوزيع المكاني والحجمي لمدنها؛ حيث يصل حجم مدينة حلوان إلى حوالي ٨٧٨ ألف نسمة، بينما تتراوح حجم المدن الأخرى بين حوالي ١٣ ألف نسمة في أطفيح إلى ١١٨ ألف نسمة في القاهرة الجديدة؛ مما يعكس خلل في التوازن في النسق العمراني داخل محافظة حلوان أيضا(الاستراتيجية الشاملة لتنمية محافظة حلوان:٢٠٠٨)؛الأمر الذي يعبر عن ضعف فعالية الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر عن تحقيق هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر مدى تنوع حدود كل محافظة بين حدود زراعية وصحراوية ومائية، فيلاحظ أنه يحد محافظة ٦ أكتوبر عشر محافظات متنوعة بين أراض زراعية وصحرواية من هذه المحافظات وكذلك حدود مائية متمثلة في نهر النيل، وكذلك محافظة حلوان التي يحدها ماء النيل وأراض زراعية وصحراوية (قراران جمهوريان رقما ١١٤ و ١٢٤ : ٢٠٠٨)؛ الأمر الذي يعبر عن قوة فعالية الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر عن تحقيق هذا المؤشر.

وبالنسبة لمؤشر البعد الأمني، فيلاحظ أن محافظة ٦ أكتوبر تتسم بامتداد أرضي كبير أيضا يجعلها أولى محافظات إقليم القاهرة الكبرى من حيث المساحة بنحو ٧.٥ مليون فدان بامتداد إقليمي ٤٦٤ كم، ثم تأتي محافظة حلوان في المرتبة الثانية بحوالي ١.٦٩ مليون فدان، وذلك بالمقارنة بمحافظة الجيزة (٠.٠٣ مليون فدان)، ومحافظة القاهرة(٠.٠٩ مليون فدان)، ومحافظة القليوبية(٠.٢٧ مليون فدان) (المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر:٢٠٠٨).

الأمر الذي قد يعبر عن فعالية محدودة للأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر في تحقيق هذا المؤشر؛ حيث إن تضاؤل مساحة كل محافظة القاهرة والجيزة بعد إنشاء المحافظتين الجديدتين قد يسهم في تحقيق سيطرة أمنية أفضل لهاتين المحافظتين التي تتواجد فيها مقار الحكومة والسفارات الأجنبية وعدد كبير من السياح، ولكن القرار لم يحقق التوازن المطلوب بين المحافظات الجديدة والقديمة من حيث المساحة الجغرافية للأمن؛ حيث يشكل الامتداد الجغرافي الكبير لمحافظة ٦ أكتوبر عبئا على تحقيق الأمن المنشود لهذه المحافظة من قبل مديرية أمن جديدة ناشئة لهذه المحافظة، وكذلك الحال في محافظة حلوان.

وبناء على القياس السابق للمؤشرات بشكل عام، يمكن القول بمحدودية فعالية الأنشطة الخاصة بعملية إنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر.

ثالثا :مخرجات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر للتنمية المحلية المستدامة في مصر

ويمكن قياس مدى جودة مخرجات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر للتنمية المحلية في مصر؛ وذلك من خلال مؤشرين أساسيين، وهما:

- مدى توافر فرص محتملة للتنمية المحلية المستدامة في مصر بعد إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

– مدى وجود تحديات محتملة للتنمية المحلية المستدامة في مصر عقب إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر.

بالنسبة لمؤشر مدى توافر فرص محتملة للتنمية المحلية المستدامة في مصر بعد إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، فإنه يمكن ملاحظة ورصد الفرص التالية:

١- يرى بعض المحللين أن إنشاء محافظتي ٦ أكتوبر وحلوان باستقطاع مساحات من محافظتي القاهرة والجيزة، يمكن أن يخفف الأعباء على الإدارة المحلية في القاهرة والجيزة؛ بما يمكن أن يزيد من كفاءة أجهزة الإدارة المحلية في القاهرة والجيزة(الأهرام:٢٠٠٩)؛ مما قد يشكل فرصة متاحة أولى أمام التنمية المحلية المنشودة بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهي تنميتهما كمحافظتين خدميتين بعد استقطاع الأراضي الزراعية والمجتمعات العمرانية وأماكن الصناعات.

٢- قد يساعد تقليص حجم سكان ومساحة محافظتي القاهرة والجيزة في زيادة فعالية الخدمات الأمنية في هاتين المحافظتين اللتين ترتبطان بمقر الحكومة المركزية والسفارات الأجنبية والسياح الأجانب، والتي غالبا ما تكون مستهدفة من قبل الإرهابيين؛ وهو ما قد يمثل فرصة للتنمية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو ما تم الإشارة إليه سابقا.

٣- قد يساهم تقليص حجم السكان الكبير في محافظتي القاهرة والجيزة –بعد استحداث المحافظتين الجديدتين– في الحد من الإنفجار السكاني في هاتين المحافظتين، وفي تركيز أجهزة المحافظتين في إحداث التنمية البشرية المنشودة لسكان محافظتي القاهرة والجيزة وعدم تشتت الجهود لحل مشاكل أخرى تتعلق بحلوان والقاهرة الجديدة؛ بما يمكن أن يمثل فرصة لإحداث التنمية المحلية المستهدفة بهاتين المحافظتين.

٤- هناك إمكانية لتحقيق التكامل الوظيفي بين القطاعين الريفي والحضري بمحافظة ٦أكتوبر وصولا إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وبما يحقق النهوض بالقطاع الريفي بالمحافظة(المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر:٢٠٠٨)؛ مما يمكن أن يمثل فرصة محتملة للتنمية المحلية المستدامة في مصر.

٥- يمكن الاستفادة من وجود مدينة ٦ أكتوبر كقطب صناعي ناجح؛ بحيث يمكن البناء بجواره وتخصيص المناطق الجديدة لصناعات عالية التكنولوجيا.

٦- يمكن الاتجاه نحو إقامة مناطق متخصصة للتصنيع الزراعي بالاستفادة من زراعات النخيل والزيتون بالواحات في محافظة ٦ أكتوبر.

٧- ثمة إمكانية تنمية السياحة العلاجية في محافظة ٦ أكتوبر، وخاصة بمنطقة الواحات البحرية؛ حيث يتوافر فيها عيون المياه الكبريتية وغيرها من العيون النادرة التي يبلغ عددها نحو ١٥٤ عين، وكذلك تنمية سياحة السفاري لتواجدها في بيئة طبيعية متميزة بالمحافظة (الجبال السوداء والصحراء البيضاء وجبال كريستال).

٨- يمكن الاستفادة من آثار محافظة ٦ أكتوبر لما تحتويه من مدن أثرية مثل البدرشين وميت رهينة وأبوصير (المرجع السابق).

٩- هناك إمكانية عالية للاستثمار في قطاع الزراعة بمحافظة ٦ أكتوبر؛ حيث يوجد ٢٠٠ ألف فدان قابلين للاستصلاح.

١٠- تتسم محافظة ٦ أكتوبر بدرجة اتصال عالي بالمحافظات الأخرى؛ مما يشكل فرصة متاحة للمحافظة أمام البقاء ولتحقيق التنمية المستهدفة.

١١- يشكل قطاع البترول جزء أساسي من القاعدة الاقتصادية للمنطقة جنوب محافظة ٦ أكتوبر حاليا ومستقبلا؛ مما يشكل فرصة متاحة أمام التنمية بالمحافظة.

١٢- توجد منطقة مشروع تطوير الري غرب الدلتا شمال محافظة ٦ أكتوبر بمساحة ١٠٠ ألف فدان؛ مما يمكن الاستفادة معه في التوسع الزراعي شمال المحافظة؛ مما يشكل فرصة متاحة أمام التنمية بالمحافظة(محافظ ٦ أكتوبر:٢٠٠٨).

١٣- توجد مناطق في محيط الواحات البحرية بها أراضي صالحة للزراعة بمحافظة ٦ أكتوبر، مع توافر المياه الجوفية بتقديرات من ١٠ إلى ٢٥ ألف فدان؛ مما يشكل فرصة متاحة أمام التنمية بالمحافظة.

١٤- توافر الجامعات والمدارس بمحافظتي ٦ أكتوبر وحلوان .

١٥- تتميز محافظة حلوان بالإمكانات السياحية والتجارية القائمة على استغلال المحور المائي لنهر النيل؛ مما يمثل فرصة محتملة أمام تحقيق تنمية محلية بحلوان.

١٦- تتميز محافظة حلوان بإمكانات الامتدادات المستقبلية لاستيعاب حركة الانتقال والزيادة السكانية لإقليم القاهرة؛ مما يمثل فرصة أمام الوصول إلى التنمية المستهدفة في حلوان.

١٧- تتميز محافظة حلوان بمحاور التجارة والتصدير الشرقية من خلال محور الإسماعيلية – السويس–العين السخنة؛ حيث الموانئ التجارية على البحر الأحمر والمتوسط(الاستراتيجية الشاملة لتنمية محافظة حلوان)؛ مما يمثل فرصة أمام تحقيق التنمية المحلية المنشودة في المحافظة.

١٨- تتميز محافظة حلوان بأن بها أكبر مناطق للصناعات المتخصصة مثل مناطق تصنيع وإنتاج وتصدير الرخام على مستوى إقليم القاهرة؛ مما يشكل فرصة متاحة للتنمية بمحافظة حلوان .

١٩- تتميز بمحافظة حلوان بأن بها أكبر محاجر الحجر الجيري على مستوى إقليم القاهرة؛ مما يشكل فرصة لتنمية الصناعات المتعلقة بالحجر الجيري.

٢٠- تتميز محافظة حلوان بأن بها إمكانات صحراوية ممتدة تمتلك احتياجات وتصورات الرؤية المستقبلية للإقليم ؛ مما يشكل فرصة متاحة محتملة للتنمية بالمحافظة .

٢١- تم اختيار مساحة ٤٢ ألف فدان في الظهير الصحراوي شرق القطاع الريفي لمحافظة حلوان ضمن الخطة القومية لاستصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ ؛ مما يشكل فرصة متاحة للتنمية المحلية بالمحافظة.

٢٢- تضم محافظة حلوان قاعدة ضخمة تتمثل في مجموعة من التكتلات الصناعية القائمة والجديدة والتي ترتبط بصفة رئيسية بالتركز القائم بالمحافظة ؛ مما يشكل فرصة متاحة للتنمية المحلية بالمحافظة(المرجع السابق).

٢٣- يوجد بمحافظة حلوان العديد من الموارد الطبيعية وأغلبها موارد تعدينية ومحاجر تستخدم في صناعة الرخام والأسمنت والحجر الجيري ؛ بما يمكن أن يجذب الاستثمارات الصناعية ؛ حيث إنها ثالث منطقة صناعية على مستوى الجمهورية(محافظ حلوان:٢٠٠٨)؛ مما يشكل فرصة متاحة للتنمية المحلية بالمحافظة.

٢٤- هناك مقومات سياحية لمحافظة حلوان من إمكانات تاريخية مثل ركن حلوان ومتحف الشمع وحديقة ٦ أكتوبر، وهناك إمكانات سياحية علمية مثل مرصد حلوان، وإمكانات سياحية علاجية في مركز حلوان الكبريتي للروماتزم والطب الطبيعي، وإمكانات سياحية بيئية في محمية وادي دجلة ومحمية الغابات المتحجرة؛ مما يشكل فرصة للتنمية المحلية بالمحافظة.

٢٥- توجد بمحافظة حلوان شبكة طرق ومواصلات من طرق برية ومترو أنفاق وخطوط سكك حديدية؛ بما يربط بين المحافظة والمحافظات الأخرى بشكل كبير؛ مما يشكل فرصة للتنمية المحلية بالمحافظة.

٢٦- هناك شبكات تغذية مياه الشرب بمحافظة حلوان كافية؛ مما يشكل فرصة متاحة للتنمية المحلية بالمحافظة.

٢٧- تمثل حلوان محافظة ذات إمكانات الإقليم المتكامل من مدن جديدة وقطاع حضري وقطاع ريفي وقطاع صحراوي(استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة حلوان:٢٠٠٨)؛ مما يشكل فرصة للتنمية المحلية بالمحافظة.

أما بالنسبة لمؤشر مدى وجود تحديات محتملة للتنمية المحلية في مصر عقب إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، فإنه يمكن رصد وملاحظة التحديات التالية:

١- يمكن أن يحرم إنشاء المحافظتين الجديدتين محافظتي القاهرة والجيزة من موارد وفرص تنمية ونزوح ومن الامتداد الطبيعي ومن ظهير صحراوي لكلتا المحافظتين؛ كان من الممكن أن يسهم في حل الانفجار السكاني للمحافظتين(محافظ القاهرة: ٢٠٠٨).

٢- - تعددت الامتدادات العمرانية لمدينة ٦ أكتوبر بصورة غير متجانسة، وزادت مساحة المدينة بأكثر من ٤٠٠ % عن المخطط الأصلي في اتجاهات مختلفة ، كما حدث تعدي على مناطق الحزام الأخضر وتغيرت استعمالاته؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية في المحافظة.

٣- ملوحة المياه الجوفية في محافظة ٦ أكتوبر؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بالمحافظة .

٤- حركة كثيفة لمدينة ٦ أكتوبر؛ فحوالي ٤٠% من نحو ١٥٠ الف عامل من خارج المدينة، وحوالي ٩٠% من نحو ٤٦ ألف طالب بالجامعات والمعاهد من خارج المدينة، وحوالي ٢٥% من نحو ٤١ ألف طالب بالمدارس من خارج المدينة، كما أن معدل التردد بين مدينتي ٦ أكتوبر

والشيخ زايد وباقي المحافظات المجاورة أكثر من مائة ألف فرد في اليوم ؛ مما يتطلب حلولا تخطيطية للنقل والمرور؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بالمحافظة .

٥- ازدياد النمو العشوائي لمنتجعات سكنية على طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي بنسبة ١٠% من مساحة محافظة ٦ أكتوبر؛ مما يشكل تهديدا محتملا للتنمية المحلية بالمحافظة.

٦- عدم وجود طرق أو كباري بمحافظة ٦ أكتوبر للربط المباشر مع الدلتا؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بالمحافظة .

٧- بلغ تآكل الأراضي الزراعية في محافظة ٦ أكتوبر حوالي ٤٠٠ فدان سنويا حسب بيانات ٢٠٠٦؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بالمحافظة (المخطط الاستراتيجي لتنمية محافظة ٦ أكتوبر: ٢٠٠٨)، ويمكن القول بأن هذا الأمر لم يتراجع بل قد يكون زاد، خاصة في ظل الانفلات الأمني الذي جاء أثناء وعقب ثورة يناير ٢٠١١م.

٨- تلوث المياه الجوفية بمحافظة حلوان نتيجة تسرب صرف المباني السكانية والمنشآت الصناعية، مع افتقار بعض المناطق في محافظة حلوان للصرف الصحي.

٩- وجود مخرات سيول بمحافظة حلوان يؤثر على المنشآت في بعض المناطق(محافظ حلوان: ٢٠٠٨).

١٠- عدم وجود نظام إدارة بيئية متكاملة للتعامل مع أخطار التلوث في حلوان؛ حيث يتضح في عدم وجود إدارة عالية الكفاءة لجمع المخلفات وللتخلص الآمن من المخلفات الخطرة.

١١- عدم وجود صرف صناعي للمنشآت الصناعية بمحافظة حلوان؛ مما يشكل تهديدا محتملا للتنمية بالمحافظة .

١٢- انخفاض متوسط مستوى الدخول للأفراد في محافظة حلوان.

١٣- تزايد معدل الوفيات وبخاصة في سن مبكر في محافظة حلوان.

١٤- تناقص فرص المصانع الملوثة للبيئة بمحافظة حلوان في تصدير منتجاتها للخارج؛ مما يعرقل الصادرات، كما يوجد تأثيرات عالية للتلوث البيئي على الصحة العامة والصحة المهنية(استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة حلوان: ٢٠٠٨)؛ مما يشكل تحديا آخر للتنمية البيئية بمحافظة حلوان.

١٥- انخفاض معدلات تحمل الشركات الصناعية لمسئوليتها الإجتماعية؛ مما يشكل تحديا آخر للتنمية البيئية بمحافظة حلوان .

١٦- يوجد عدد محدود من الفنادق في محافظة حلوان؛ بما يجعلها تعتمد على فنادق محافظة القاهرة بشكل رئيسي؛ مما يشكل تحديا للتنمية السياحية بالمحافظة .

١٧- ظروف طبوغرافية صعبة للأراضي الصحراوية المتاحة للتنمية في شرق محافظة حلوان.

١٨- صغر مساحة الأراضي المنزرعة بمحافظة حلوان وعجزها عن الوفاء باحتياجات المحافظة.

١٩- ارتفاع التكاليف الاقتصادية لأعمال استصلاح الأراضي نتيجة لارتفاع الملوحة وسوء الصرف في محافظة حلوان.

٢٠- اختلاط العمران بالصناعة في الكثير من أراضي محافظة حلوان.
٢١- ارتفاع التكاليف الاقتصادية لأعمال نقل الصناعات الملوثة إلى خارج الكتلة العمرانية بحلوان.
٢٢- ارتباط مواقع الصناعات خاصة الملوثة بأهم المواقع ذات الإمكانات السياحية؛ مما يؤثر على حركة السياحة بمحافظة حلوان ويضعفها ؛ بما يشكل تحديا آخر للتنمية السياحية بالمحافظة.
٢٣- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى الإقليم بنسبة ٣.٣ %؛مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بمحافظة حلوان.
٢٤- وجود ولايات لكثير من الوزارات والهيئات العامة على أراضي التنمية بمحافظة حلوان من وزارات الإنتاج الحربي والزراعة والداخلية والدفاع والإسكان والاستثمار وغيرها(المرجع السابق)؛ مما يشكل صعوبة في تنفيذ وإدارة التنمية بالمحافظة ؛ مما يشكل تحديا للتنمية المحلية بمحافظة حلوان .

وبناء على قياس المؤشرات السابقة ، فيمكن القول بأن مخرجات عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر اتسمت بجودة محدودة؛ حيث إن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة في مصر من جراء إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر تفوق التحديات التي تواجه التنمية المستدامة من جراء إنشاء المحافظتين بفارق ضئيل جدا، مع ملاحظة أن هذه المخرجات ضعيفة جدا بالنسبة لمحافظة حلوان.

رابعا:نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر

على التنمية المحلية المستدامة في مصر

وفقا لنموذج الإطار المنطقي؛ يسعى البحث في هذه النقطة إلى رصد نتائج عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية في مصر؛ ويتم ذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات للبنك الدولي لقياس مدى التقدم المتوقع في التنمية المحلية المستدامة في مصر بعد إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، وهذه المؤشرات هي (البنك الدولي:٢٠٠١):

١- القدرة على البقاء وتشمل مكافحة الفقر وتوافر الخدمات العامة الأساسية، ووجود معايير بيئية، وتوافر الإسكان، ووجود بيئة آمنة ومؤمنة، ووجود رفاهية ونشاط ثقافي، وتوافر مؤسسات التعليم
٢- القدرة على المنافسة وتشمل: هيكلية وإنتاجية سليمتين، وبيئة نشاط أعمال سليمة، وقدرة الوصول إلى الأسواق، وقدرة الحصول على التقنيات الحديثة، وتوافر القروض لنشاطات الأعمال، ومستوى جودة الموارد البشرية.
٣- أساليب حكم وإدارة سليمة وتشمل: استقلالية الإدارة المحلية وفعالية القيادات المحلية، والتنسيق بين جهات الإدارة المحلية، وهيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها، ومدى وجود شفافية في الإدارة المحلية.

٤- مدى قبولها لدى الممولين ويشمل ذلك: فعالية الإدارة المالية في المجتمع المحلي، والسمعة الجيدة للسلطة المحلية لدى الجهات المقترضة، واستمرار التدفق المالي ما بين الجهات الحكومية، والقدرة على جذب الاستثمار الخاص المحلي وغير المحلي.

١- **القدرة على البقاء** وتشمل مكافحة الفقر وتوافر الخدمات العامة الأساسية ، ووجود معايير بيئية ، وتوافر الإسكان ، ووجود بيئة آمنة ومؤمنة ، ووجود رفاهية ونشاط ثقافي، وتوافر مؤسسات التعليم.

بالنسبة لهذا المؤشر، فيمكن رصد مجموعة من الملاحظات؛ وذلك بالاستناد إلى المعايير والمؤشرات السابقة لنموذج الإطار المنطقي من مدخلات وعمليات ومخرجات، وهذه الملاحظات هي:

- ثمة جهود لمكافحة الفقر من قبل السلطات المركزية والمحلية ، ولكن هذه الجهود لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة على الوجه المنشود.
- تتوافر الخدمات العامة الأساسية من مياه شرب وكهرباء وصرف صحي في محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، ولكن هذه الخدمات بها قصور على النحو الموضح عند الحديث عن المخرجات.
- برغم وجود معايير بيئية من قبل وزارة البيئة إلا أن تطبيق المحليات لها لازال دون الوجه المنشود؛ حيث لا تتوافر لديهم نظم إدارة بيئية متكاملة على الوجه المأمول.
- يمكن القول بتوافر المدارس والجامعات إلى حد كبير بمحافظتي حلوان و٦ أكتوبر، بالإضافة إلى وجود أنشطة ثقافية إلى حد ما داخل المحافظتين.
- يمكن القول بأن وجود مديريات أمن ناشئة في ظل مساحات جغرافية غير صغيرة للمحافظتين، قد يؤثر على البعد الأمني

ومن ثم يمكن القول بأن نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر تتسم بانخفاض الإيجابية بشدة بالنسبة لهذا المؤشر العام .

٢- **القدرة على المنافسة وتشمل:** هيكلية وإنتاجية سلميتين ، وبيئة نشاط أعمال سليمة، وقدرة الوصول إلى الأسواق ، وقدرة الحصول على التقنيات الحديثة ، وتوافر القروض لنشاطات الأعمال ، ومستوى جودة الموارد البشرية:

بالنسبة لهذا المؤشر، فإنه وفقا للمعلومات التي أوردها تحليل المعايير والمؤشرات السابقة للمدخلات والأنشطة والمخرجات، فإنه يمكن رصد الملاحظات التالية:

- تحظى محافظة حلوان بشبكة مواصلات واسعة ومتميزة تمكنها من الولوج إلى مختلف الأسواق، بينما لا توجد طرق أو كباري بمحافظة ٦ أكتوبر للربط المباشر مع الدلتا.
- تحوي محافظة ٦ أكتوبر أكبر منطقة صناعية في مدينة ٦ أكتوبر، كما توجد في المحافظة حوالي ٤٨ ألف فدان مزروع قمح وقطن، كما توجد في المحافظة حوالي ٤٨ ألف فدان مزروع قمح وقطن، بالإضافة إلى أن أكثر من ٣٠% من صادرات مصر تأتي من حوالي مائة ألف فدان مستصلح في المحافظة من زراعات غير نمطية مثل زيت الزيتون والموالح والزيوت العطرية(محافظ ٦ أكتوبر: ٢٠٠٨).
- تضم محافظة حلوان قاعدة ضخمة تتمثل في مجموعة من التكتلات الصناعية القائمة والجديدة، ومن أبرزها منطقة صناعة الرخام والجرانيت، وغيرها من الصناعات الحديدية وغير الحديدية، ولكن المعدلات العالية للتلوث في حلوان قد تؤثر على صادرات هذه الصناعات.
- تعاني الموارد البشرية في مصر من محدودية جودتها بشكل عام؛ مما جعل مصر في المرتبة ١١٢ وفقا لمؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠١٢).
- لم يلاحظ أن محافظتا حلوان و٦ أكتوبر تتسم بقدرة على الحصول على تقنيات عالية في المجمل.
- ليس ثمة دلائل على وجود أنشطة لتمويل قروض لنشاطات الأعمال في محافظتي حلوان و٦ أكتوبر ؛ وخاصة أن الميزانية المخصصة لهاتين المحافظتين في ميزانية الدولة ضئيلة (محافظ حلوان: ٢٠٠٨– محافظ ٦ أكتوبر:٢٠٠٨).

ومن ثم يمكن القول بأن نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر محدودة الإيجابية بالنسبة لهذا المؤشر العام .

٣– **أساليب حكم وإدارة سليمة** وتشمل:استقلالية الإدارة المحلية وفعالية القيادات المحلية، والتنسيق بين جهات الإدارة المحلية، وهيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها، ومدى وجود شفافية في الإدارة المحلية:

بالنسبة لهذا المؤشر، فبالرجوع إلى ما تم التوصل إليه عند تحليل مدخلات وأنشطة ومخرجات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر ، يمكن ملاحظة ورصد ما يلي:

- يمكن القول بضعف فعالية القيادات المحلية وخاصة الشعبية منها.
- يمكن القول بضعف التنسيق بين جهات الإدارة المحلية إلى حد ما.
- يمكن القول بضعف قدرات الأجهزة المحلية لمحافظتي حلوان و٦ أكتوبر؛ حيث لا يتوافر لديها القدرات البشرية ذات الخبرات الطويلة في الأجهزة المحلية.

- يمكن القول بوجود درجة منخفضة من هيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها بمحافظتي حلوان و٦ أكتوبر؛ بسبب حداثة الأجهزة المحلية لهاتين المحافظتين.
- يمكن القول بوجود درجة متوسطة من الشفافية لدى الإدارة المحلية في محافظتي حلوان و٦ أكتوبر؛ حيث تم الإعلان عن المشكلات والتحديات والخطط إلى حد ما من جانب القيادات المحلية التنفيذية، وذلك على الأقل بالنسبة للمحافظين في أحاديثهما أمام لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشورى(المرجع السابق).

ومن ثم يمكن القول بأن نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر تتسم بإيجابية منخفضة إلى حد كبير بالنسبة لهذا المؤشر العام .

٤- **مدى قبولها لدى الممولين**، ويشمل ذلك فعالية الإدارة المالية في المجتمع المحلي ، والسمعة الجيدة للسلطة المحلية لدى الجهات المقترضة ، واستمرار التدفق المالي ما بين الجهات الحكومية ، والقدرة على جذب الاستثمار الخاص المحلي وغير المحلي:

بالنسبة لهذا المؤشر ، فإنه يمكن قياسه هو الآخر بالرجوع إلى ما تم التوصل إليه عند تحليل المؤشرات السابقة لكل من المدخلات والأنشطة والمخرجات الخاصة بإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، ومن ثم يمكن رصد الملاحظات التالية:

- تتمتع محافظة ٦ أكتوبر بدرجة كبيرة من القبول لدى الممولين ويظهر ذلك في قدرتها على جذب استثمارات كبيرة تصل إلى: ٢٤ مليار جنيه في مدينة ٦ أكتوبر ، ١٢ مليار جنيه في المنطقة الاستثمارية يمين ويسار الطريق الصحراوي ومنطقة أبو رواش الصناعية(محافظ ٦ أكتوبر: ٢٠٠٨) ، كما تتجلى هذه الدرجة الكبيرة من القبول لدى الممولين بالنسبة لمحافظة ٦ أكتوبر في انتشار المصانع والجامعات والمدارس الخاصة في ٦ أكتوبر.
- تتمتع محافظة حلوان بدرجة منخفضة من القبول لدى الممولين ؛ بسبب التلوث الشديد في هذه المحافظة وخاصة مدينة حلوان من جراء مصانع الأسمنت وغيرها من المصانع التي اختلطت بحيز العمران والتي تعمل المحافظة على نقلها إلى أماكن أخرى ولكن تكلفة نقلها كبيرة كما أنها تحتاج إلى وقت طويل ، ولكن الأمل قد يظهر في مدينة القاهرة الجديدة التي تنتشر بها العديد من المدارس والجامعات الخاصة، حيث هناك خطط لمحافظة حلوان لمكافحة التلوث(محافظ حلوان: ٢٠٠٨). ومن ثم يمكن القول بأن نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر بالنسبة لهذا المؤشر تتسم بالإيجابية بدرجة متوسطة خاصة بالنسبة لمحافظة ٦ أكتوبر، بينما تكون هذه الإيجابية ضعيفة بالنسبة لمحافظة حلوان.

وبناء على قياس المؤشرات السابقة، يمكن القول بأن النتائج العامة لإنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة هي نتائج محدودة الإيجابية.

خامسا: جدوى إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر

يمكن القول بأن إلغاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر جاء بعد ثورة يناير ٢٠١١ في إطار قرارات شعبية؛ حيث إن سكان المحافظتين الجديدتين تضرروا من سلبيات قرار إنشاء المحافظتين وهو ما كان دفع العديد منهم إلى الاحتجاج والتظاهر بعد صدور القرار مباشرة. كما تضرر سكان محافظة حلوان نفسيا من خروجهما من حيز محافظة القاهرة العاصمة.

ولكن مع التسليم بالإيجابية المحدودة لمخرجات ونتائج إنشاء المحافظتين الجديديتين على التنمية المحلية في مصر، كما أثبتت الورقة البحثية في النقطتين السابقتين، فإن قرار إلغاء المحافظتين استند إلى عدة سلبيات، أبرزها ما يلي:

- عدم وجود مناقشات خاصة بين الحكومة وخبراء التخطيط العمراني والإدارة المحلية والاقتصاد والأمن ، للوقوف على مدى جدوى الإلغاء ، وعلى ما إذا كان خيار الإلغاء هو البديل الأعلى عائدا والأقل تكلفة أم لا ؟ وما إذا كان تعديل حدود المحافظتين الجديدتين أفضل من إلغائهما كلية.
- استنزاف موارد عامة في إنشاء هياكل مؤسسية للمحافظتين الجديدتين، ثم إلغاء هذه الهياكل مع إلغاء المحافظتين.
- عدم السماح لهذه التجربة الوليدة من أن تأخذ حقها من العمل حتي يمكن تقييمها بشكل أفضل.

ولكن في إطار بعض التصريحات الرسمية وبعض الأحاديث الإعلامية حول التفكير في عودة المحافظتين، فإن ذلك يتطلب إجراء دراسات ومناقشات عامة ومتخصصة حول عدة سيناريوهات، وهي :

١- جدوى عودة محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر كما كان الوضع.
٢- جدوى الاستمرار في الوضع الحالي وهو عدم عودة المحافظتين.
٣- جدوى عودة محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر مع إجراء تعديلات جغرافية للمحافظتين عما كانتا عليه في السابق.
٤- جدوى إعادة محافظة ٦ أكتوبر بمفردها، كما كانت.
٥- جدوى إعادة محافظة ٦ أكتوبر بمفردها مع إجراء تعديل على حدودها الجغرافية السابقة لها.
٦- جدوى إعادة محافظة حلوان بمفردها، كما كانت في السابق.
٧- جدوى إعادة محافظة حلوان بمفردها ، مع إجراء تعديل على حدودها الجغرافية السابقة لها.

سادسا: نتائج وتوصيات البحث

النتائج

قام هذا البحث بإجراء تحليل لتأثير إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، باستخدام معايير ومؤشرات نموذج الإطار المنطقي وإطار التنمية المحلية المستدامة، وهي المؤشرات المستخدمة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والبنك الدولي، وتوصلت الورقة إلى نتائج رئيسية، تعد بمثابة إجابة على التساؤلات البحثية الفرعية، التي تشكل الإجابة عليها إجابة على التساؤل البحثي الرئيسي، وهو ما يتعلق بمدى جدوى وتأثير إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية المستدامة في مصر، وهذه النتائج هي :

١- يمكن قياس مدى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، باستخدام مجموعة متعددة من المعايير، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية الموضحة في الإطار المفاهيمي لهذه الورقة البحثية؛ حيث إن التنمية المحلية المستدامة تعني بإشباع حاجات الجيل الحاضر، دون التأثير على موارد وقدرات الجيل المستقبل لإشباع حاجاته .

٢- بناء على قياس مؤشرات التنمية المحلية المستدامة التي استخدمتها الورقة البحثية، يمكن القول بأن مدخلات إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر تتسم بدرجة محدودة من الكفاءة.

٣- بناء على قياس مؤشرات التنمية المحلية المستدامة التي استند إليها تحليل الورقة البحثية، يمكن القول بمحدودية فعالية الأنشطة الخاصة بإنشاء محافظتي ٦ أكتوبر وحلوان.

٤- بناء على قياس مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في البحث، يمكن القول بأن مخرجات عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر للتنمية المحلية في مصر اتسمت بجودة محدودة بالنسبة لمحافظة ٦ اكتوبر وضعف شديد في الجودة بالنسبة لمحافظة حلوان.

٥- بناء على قياس مؤشرات البنك الدولي التي استند إليها تحليل الورقة البحثية، يمكن القول بأن نتائج عملية إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر على التنمية المحلية في مصر محدودة الإيجابية.

٦- جاءت نتائج إنشاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر محدودة الإيجابية أيضا؛ كنتيجة طبيعية منطقية للمدخلات ضعيفة الكفاءة، وللأنشطة محدودة الفعالية، وللمخرجات محدودة الجودة ،على النحو الموضح في متن الورقة البحثية.

٧- جاء قرار إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر، في حركة المحافظين في إبريل عام ٢٠١١، استجابة للسلبيات التي صاحبت عملية إنشاء المحافظتين، ولمحدودية مخرجات ونتائج إنشائهما على التنمية المحلية في مصر، ولكن قرار إلغاء المحافظتين كان من المفترض أن يأتي بعد مناقشات عامة بين الحكومة والمواطنين والمستثمرين وأجهزة الإدارة المحلية في ٦ أكتوبر وحلوان، وبعد مناقشات خاصة بين الحكومة وخبراء التخطيط العمراني والإدارة المحلية والاقتصاد حول جدوى هذا الإلغاء أو تعديل الحدود الجغرافية لكليهما أو أي منهما.

التوصيات

تتمحور التوصيات حول تطبيق نظام التغذية العكسية ، والذي يتضمن ما يلي:

١- إجراء دراسات مستقبلية حول سبعة سيناريوهات، وهي: جدوى عودة محافظتي حلوان و٦ أكتوبر كما كان الوضع، وجدوى الاستمرار في الوضع الحالي وهو عدم عودة المحافظتين، وجدوى عودة محافظتي حلوان و٦ أكتوبر مع إجراء تعديلات جغرافية للمحافظتين عما كانتا عليه في السابق، وجدوى إعادة محافظة ٦ أكتوبر بمفردها، كما كانت، وجدوى إعادة محافظة ٦ أكتوبر بمفردها مع إجراء تعديل على حدودها الجغرافية السابقة لها، وجدوى إعادة محافظة حلوان بمفردها، كما كانت في السابق، وجدوى إعادة محافظة حلوان بمفردها ، مع إجراء تعديل على حدودها الجغرافية السابقة لها.

٢- إعادة صياغة إستراتيجية أكثر عمقا من جانب وزارة التنمية المحلية، والهيئة العامة للتخطيط العمراني للاستفادة من حلوان و٦ أكتوبر.

٣- من الضروري أن يكون استصدار أية قرارات جديدة تخص حلوان و٦ أكتوبر قائما على: دراسات علمية واستطلاعية، ومناقشات مع خبراء التخطيط العمراني والإدارة المحلية، ومع المواطنين والمستثمرين وأجهزة الإدارة المحلية في حلوان و٦ أكتوبر، وذلك مع إلحاقها بنص هذه القرارات.

٤- تطوير وتنمية الموارد البشرية في أجهزة الإدارة المحلية في حلوان و٦ أكتوبر؛ من خلال إعداد وتنفيذ خطط تطوير وتدريب وتنمية بشرية.

٥- قيام أجهزة الإدارة المحلية في حلوان و٦ أكتوبر، بالمشاركة مع المجتمعات المحلية، ومع الحكومة المركزية، ومع المستثمرين، بالعمل على زيادة الموارد الذاتية لهاتين المنطقتين.

٦- العمل على زيادة مشاركة الأطراف المختلفة المعنية، وعلى رأسها قوى المجتمع المحلي في صنع وتنفيذ قرارات تطوير حلوان و٦ أكتوبر.

٧- العمل على زيادة الفرص المحتملة للتنمية المحلية في حلوان و٦ أكتوبر ، المذكورة في متن البحث، إلى أقصى حد ممكن ؛ من خلال توفير أفضل فرص الاستثمار والتنمية في هاتين المنطقتين سواء كانتا محافظتين أم لا.

٨- تقليل التحديات السابقة، المذكورة في متن البحث، التي تواجه التنمية المحلية في حلوان و٦ أكتوبر إلى أقل قدر ممكن ؛ من خلال إزالة العقبات التي تواجه التنمية المحلية في حلوان و٦ أكتوبر.

قائمة المراجع

١- إستراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة حلوان، الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ،٢٠٠٨.

٢- إنشاء محافظتين جديدتين والقاهرة والجيزة حائرتان، صفحة قضايا وآراء بجريدة الأهرام اليومية في ١٤ مارس٢٠٠٩ .

٣- التنمية المستدامة ، منتدى التنمية البشرية الشاملة ، http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8305 ، ٢٠٠٨

٤- الدقن، أحمد السيد، تقرير علمي مقدم إلى لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشورى المصري في يوليو ٢٠٠٩ حول التأثيرات الأولية لإنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر على التنمية المحلية في مصر

٥- الدليل الإرشادي لعملية التنمية المحلية الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي، www.worldbank.org/urban/led ، ٢٠٠١.

٦- الطوخي، سامي ، الحدود المثلى للامركزية المجتمعية (بالتركيز على اللامركزية الجغرافية) ، http://www.kenanaonline.com/ws/toukhy/page/71673 ، ٢٠٠٨.

٧- الطوخي، سامي، الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥).

٨- القراران الجمهوريان رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية لبعض المحافظات وإنشاء محافظتين، ورقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتحديد نطاق وحدود محافظات القاهرة وحلوان و ٦ أكتوبر، مجلس الشورى.

٩- اللامركزية ، موسوعة ويكيبيديا الحرة ، www.en.wikipedia.org ، يونيو ٢٠٠٩ .

١٠- المخطط الاستراتيجي لمحافظة ٦ أكتوبر – المدخل والرؤية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، ٢٠٠٨ .

١١- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣)

١٢- جمعة، سلوى شعراوي، محاضرات مقرر تحليل السياسات العامة بالسنة التمهيدية لدكتوراه الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

١٣- سالم ، أكرم، دراسة حول حقائق ومعايير الإدارة المحلية أو الحكم المحلي ، www.ahewar.org/debate، ٢٠٠٨ .

١٤- عبد المطلب، طه، قرى الظهير الصحراوي : الإستراتيجية والموقف التنفيذي في د.سمير عبد الوهاب ود.أحمد إسماعيل (محرران) ، قرى الظهير الصحراوي وإستراتيجية الخروج من الوادي الضيق في مصر ، القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ، ٢٠٠٨)

١٥- رجب ، محمد رضا ، نظام الإدارة المحلية في مصر الواقع وآفاق المستقبل (بحث تطبيقي)، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات ، -*www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20reda%20ragab.pdf*

١٦- عبد الوهاب، سمير ، التقسيم الإداري للوحدات المحلية الاعتبارات والأساليب والمستويات في سمير عبد الوهاب (محرر) ، التقسيم الإداري للمحافظات وتأثيره على التنمية المحلية (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧)

١٧- علي ، عصام الدين محمد ، نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الإقليمي، تامين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، ٢١ ٢٤ أبريل ٢٠٠١ م.

١٨- محافظ القاهرة، بيان أمام لجنة التنمية البشرية والإدارة المحلية بمجلس الشورى عقب صدور القرارين الجمهوريين بإنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر ووضع حدودهما،٢٠٠٨

١٩- محافظ ٦ أكتوبر، بيان أمام لجنة التنمية البشرية والإدارة المحلية بمجلس الشورى خلال زيارة اللجنة لمحافظة ٦ أكتوبر لاستطلاع أراء القائمين والعاملين بالمحافظة وممثلي الشعب في محافظتهم الجديدة عقب صدور القرارين الجمهوريين بإنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر ووضع حدودهما، ٢٠٠٨.

٢٠- محافظ حلوان، بيان أمام لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية بمجلس الشورى أثناء زيارة اللجنة إلى محافظة لاستطلاع أراء القائمين بها حول إنشاء المحافظة، عقب صدور القرارين الجمهوريين بإنشاء محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر ووضع حدودهما، ٢٠٠٨ .

٢١- مفهوم التنمية المستدامة،
http://al-forsan.googoolz.com/montada-f12/topic-t2563.htm،٢٠٠٨.

٢٢- مفهوم التنمية المستدامة ، موقع بيئتي ،
http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com_content&task، ٢٠١٠ .

٢٣- ورقة عمل عن: تطوير الإدارة المحلية فى ظل اللامركزية والحكومة الالكترونية، الإدارة المركزية للبحوث – الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ،
http://caoa.gov.eg/Studies%20and%20Research/first# ، ٢٠٠٦.

٢٤- Indicators of Sustainable Development-CSD Theme indicator framework,www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators 2007.

٢٥- Program Development and Evaluation, University of Wisconsin-Extension,www.uwex.edu/ces/pdande/evaluation/evallogicmodel 2005

٢٦- Working Draft Framework for Selecting Sustainable Development Indicators, SDI group USA, ,1996www.hq.nasa.gov/iwgsdi/Framework.html

٢٧- United Nations Commission for Sustainable Development, http://www.irc.nl/page/6836, 2004